حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

الحوكمة.. مصطلح جديد ومفهوم قديم

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/03/18

عقدت خلال الأسبوعين الماضيين عدة ندوات ومحاضرات حول الحوكمة في فلسطين، وكان لي حظ المشاركة في معظمها، وأسعدني أن ألحظ زيادة حجم المشاركة ونوعية المشاركين في تلك اللقاءات، خصوصا وأن هذا المفهوم كان غامضا جدا بالنسبة لكثير من الناس قبل سنوات قليلة، وكان تأثيره على الاقتصاد والمؤسسات والمجتمع أكثر غموضا. وربما كان الأمر لا يزال كذلك لشريحة كبيرة من الناس، ما يجعل مناقشته وتحليل انعكاساته أمرا يستحق المحاولة.

هناك أكثر من تعريف للحوكمة، بعضها ضيق وبعضها واسع، ولست هنا في معرض الخوض في تلك التعريفات لأنها ليست بيت القصيد. سأكتفي بتعريف بسيط (استخدمته مؤسسة التمويل الدولية) يعرّف الحوكمة بأنها الأسلوب أو النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. بعبارة أخرى، فإن الحوكمة تعني، ببساطة، أسلوب ممارسة إدارة الشركة لسلطاتها بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى. وهذا يتطلب أن تتصف ممارسات الإدارة بالنزاهة والشفافية والمساءلة.

خلال السنوات الماضية جرت العديد من الدراسات حول تأثير الحوكمة على مؤشرات الأداء الاقتصادي، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد ككل. وقد أظهرت معظم تلك الدراسات، إن لم يكن جميعها، أن هناك علاقة طردية بين درجة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ومستوى أداء المؤسسات الاقتصادية، وخصوصا الشركات المساهمة العامة. كما أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة طردية بين مدى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وقد بيّنت تلك الدراسات أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها بتكلفة رخيصة، كما أنه يقلل من حجم الهدر الذي قد ينجم عن الممارسات الخاطئة، ما يعني قلة تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الشركات، وبالتالي زيادة أرباحها وقيمتها السوقية. أما على مستوى الاقتصاد ككل، فإن الحوكمة تسهم في الحد من الفساد وزيادة الثقة بالاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية في الدولة،

وبالتالي زيادة التدفقات الرأسمالية للبلد واستقرار أسواق المال، ما يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وفي محاربة البطالة والفقر. وقد أظهر تقرير أصدره الأمين العام للأمم المتحدة عام 1998 أن الحوكمة الرشيدة قد تكون أهم عامل في محاربة الفقر وتعزيز التنمية. كما أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) أن هناك إجماعا دوليا متناميا بأن الحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية المستدامة لا ينفصلان. وقد ربطت كثير من الدراسات بين الحوكمة والديمقراطية من حيث تعزيز الشفافية والمحاسبة وسلطة القانون واحترام حقوق الإنسان والمشاركة المدنية وغيرها. وأظهرت دراسات أخرى أن الحوكمة تساهم في زيادة الإنتاجية وفي تحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل.

ربما كان "مصطلح الحوكمة" جديدا في أدبيات الإدارة والتنمية حيث لم يظهر سوى منذ أعوام قليلة فقط، ولكن "مفهوم الحوكمة" قديم جدا ويعود إلى عشرات السنين. ففي العام 1932، نشر أدولف بارلي و جاردنر مينز كتابهما الشهير حول الشركة العصرية والملكية الخاص Modern Corporation and Private Property الذي يعتبر حجر الأساس لمفهوم الحوكمة. النظرية التي يروّج لها هذا الكتاب تقول أن زيادة حجم الشركات الكبرى أدت إلى فصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات. فالشركات المساهمة العامة يملكها عادة آلاف المساهمين ممن لا يهتمون بإدارة شؤونها اليومية، بينما يسيطر على تلك الشركات ويتحكم فيها عدد قليل من المدراء الذي لا يملكون سوى نسبة ضئيلة من رأس المال. النتيجة هي أن مدراء الشركة يقومون غالبا بإدارة موارد الشركة بشكل يتناسب مع مصالحهم الشخصية دون اعتبار لمصلحة المساهمين (أصحاب الشركة الفعليين) بالرغم من أن هؤلاء المدراء يعتبرون وكلاء لأصحاب الشركة وموظفين لديهم، وهو ما يعرف بمشكلة الوكالة agency problem. وقد جرت محاولات كثيرة للسيطرة على سلوك مدراء الشركات وتخفيف مشكلة الوكالة، بعضها من خلال ربط مكافآت المدراء بأرباح الشركة وأسعار أسهمها أو اشتراط ملكية المدراء نسبة محددة من أسهم الشركة. ولكن مدراء بعض الشركات أخذوا يلجأون إلى ممارسات غير قانونية، من بينها إخفاء معلومات هامة حول وضع الشركات التي يعملون بها، وأحيانا تزوير البيانات أو التلاعب بالأرقام والحسابات التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح الشركات وبالتالي أسعار أسهمها. وقد أدى اكتشاف الكثير من تلك الحالات إلى فقدان الثقة بتلك الشركات وبالأسواق المالية بشكل عام، خشية أن لا تعكس أسعار الأسهم المعروضة في تلك الأسواق الأوضاع الحقيقية للشركات، ما أظهر الحاجة إلى وضع أسس ومبادئ للحوكمة تقوم على الشفافية والنزاهة والإفصاح وحق مساءلة إدارة الشركة وتنظيم العلاقة بينها وبين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى.

زاد الاهتمام بالحوكمة بشكل أكبر في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، خصوصا بعد انفجار الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997 وأزمة الرهن العقاري عام 2007 وأزمة الديون السيادية الحالية في منطقة اليورو،

وانهيار شركات ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل شركة آرثر أندرسون للتدقيق وشركة انرون وشركة الاتصالات العملاقة وورلد كوم وغيرها. وظهرت عدة محاولات لوضع مدونات ومعايير للحوكمة، من أشهرها معايير حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999 والإرشادات الخاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية التي وضعتها لجنة بازل عام 1999، ومبادئ الحوكمة التي نشرتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003، وغيرها.

في فلسطين، بدأ الاهتمام بالحوكمة منذ عدة سنوات، وظهر عدد من المؤسسات المهتمة بأمر الحوكمة مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد ومؤسسة أمان ومعهد الحوكمة الفلسطينية وغيرها، وظهرت مدونات للحوكمة في قطاع البنوك وفي الشركات المساهمة العامة، وحقق بعضها نجاحا ملحوظا، وبالذات في القطاع المصرفي، ولكن التقدم كان بطيئا في القطاعات الأخرى. ربما يعزى هذا البطء في تطبيق مبادئ الحوكمة إلى أن جزءا كبيرا من تلك المبادئ لا يزال اختياريا، وربما لأن الإطار التشريعي لعمل مؤسسات القطاع الخاص غير مكتمل، وربما أيضا لقلة الوعي بمفهوم الحوكمة ومبادئها ومدى تأثير تطبيق تلك المبادئ على أداء الشركات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

على المدى القريب، نأمل أن تصبح مبادئ الحوكمة إلزامية وأن تكون جزءا من التشريعات التي تنظم العلاقة بين الإدارة من جهة وبين مساهميها وعملائها ودائنيها والعاملين فيها من جهة أخرى، وأن يتم تعديل التشريعات القائمة لتتناسب مع مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة المتعارف عليها عالميا. كما نأمل أن تمتد تلك المبادئ إلى الشركات الخاصة والعائلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وأن يتم التأكد من تطبيقها بشكل سليم. أما في المدى الطويل، فنأمل أن تكون الحوكمة مكوّنا رئيسيا في ثقافة الإنسان الفلسطيني وجزءا أساسيا من قيم النزاهة والشفافية والمساءلة التي يؤمن بها ويمارسها في سلوكه اليومي. فالحوكمة هي قيمة بحدّ ذاتها وليست فقط وسيلة للوصول إلى غاية. إن وجود الحوكمة لا يضمن نجاح الشركات وتفوقها على منافسيها، ولكن عدم وجود الحوكمة هو وصفة مؤكدة لفشل الشركات وخروجها من السوق. هكذا يقول المنطق والنظرية، وهكذا علمتنا تجارب الآخرين.